مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد: 08 العدد: 01(2023) ص 421-432

تونس وبناء الدولة: إرهاصات قديمة وتهديدات متجددة

The State building in Tunisia: old issues and renewed threats

رحالي محمد

جامعة جيلالي ليابس (سيدي بلعباس)

rahalimohamed2000@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
30 افريل 2021
تاريخ القبول:
07 افريل 2022

الكلمات المفتاحية:
- ✓ تونس
- ✓ بناء الدولة
- ✓ إصلاحات

الملخص:

تحاول هذه الورقة رسم صورة عن جملة الصعوبات التي تواجه انتقال تونس من الاستبداد إلى الديمقراطية، وترصد أهم تجليات الصراع السياسي القائم حول مشروع بناء الدولة الجديدة، وزوايا النظر الحزبية لطرق إصلاح المؤسسات السياسية، ومدى توافقها، وتبدو هذه المهمة في غاية الصعوبة في ظل الصراع الإيديولوجي بين الكتل الحزبية المشكلة للنخبة السياسية التونسية. فمن جهة تقف التحديات الداخلية المرتبطة بالصراع السياسي بين الأحزاب السياسية التونسية مع محاولاتها لتجاوز خلافاتها الإيديولوجية، ومن جهة أخرى تأتي الصعوبات الخارجية ممثلة في التهديدات الأمنية وتداعياتها على المشهد السياسي التونسي، خاصة انتشار الجماعات الإرهابية والسلاح، بعد التدخل الخارجي على ليبيا وانفلات الأمن فيها وفي دولة مالي على السواء.

Article info

Received
30 April 2021
Accepted
07 April 2022

Keywords:
- ✓ *Tunisia*
- ✓ *state building*
- ✓ *reforms*

Abstract :

The various difficulties that Tunisia's transition from tyranny to democracy is facing, shows the political struggle over the new state building project, and the parties viewpoints on how to reform the political institutions, which seems so difficult in light of ideological struggle between Tunisian political elite. On one hand stand the internal challenges related to the political parties struggle for power, with their try to overflow ideological differences, and on the other, stand new external challenges such as the security threats and its incidence over the Tunisian political scene, especially with the proliferation of terrorist groups and weapons as a result of the international intervention in Libya and in Mali as a main cause of lost security.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

على الرغم من اختلاف دول المنطقة المغاربية في توجهاتها السياسية إلا أن المشكلات التي تجابهها تتشابه إلى حد كبير، إذ أن التوجهات الفكرية والمرجعيات الثقافوية المكونة لثقافة النخب السياسية رسمت بشكل أكبر طبيعة السلوكات السياسية وأداء الأنظمة داخل هذه الدول، في مرحلة بناء الدولة بعيد الاستقلال، وفي مراحل متأخرة كالتي عاشتها في مواجهة الاحتجاجات الشعبية والانتفاضات الأخيرة، ولفهم مستوى الأداء السياسي لهذه الأنظمة، قد يكون من المهم البحث في أصل ومرد هذه الاحتجاجات، ولعل انفراد الطبقة السياسية بالقرار السياسي دون إشراك بقية فواعل المجتمع من أهمها، و شكل هذا في حد ذاته مشكل آخر إذ وجدت التيارات السياسية في تونس صعوبات في التوافق على مشروع سياسي، وتجسد ذلك من خلال عدد الحكومات المتعاقبة في وقت وجيز، كما وجدت صعوبة في تصور وتنفيذ السياسات التنموية والاقتصادية، وهو نفس المشكل الذي أسقط النظام المنهار للرئيس المخلوع بن علي وأدى إلى الثورة.

تأتي التجاذبات السياسية بين الأحزاب في وقت برزت فيه تهديدات جديدة صعب تحديدها، إذ أصبحت تمس إحدى أهم وظائف الدولة كوحدة سياسية كاملة السيادة والنفوذ وهي تسييرها وتحقيقها للأمن والاستقلالية واستعمال السلطة والقوة في نظام عالمي، أصبحت تتدخل قواه الخارجية وتسقط أنظمة وتستبدلها في أحسن الأحوال، أما الإرهاصات البينية لدول المنطقة المغاربية فهي قديمة وتقليدية، ولم تكن دولة واحدة لتسلم منها لأنها مرتبطة بشكل الدول التي قامت عبر المحطات التاريخية الحديثة[1]، ثم أن مفهوم الدولة مع ما يحمله المصطلح من دلالات قانونية وإبستمولوجية ارتبط بشكل خاص بالمفهوم الويستفالي أي الدولة الوطنية أو القطرية، وبانفرادها بالسيادة والاستقلالية في صنع القرار وتنفيذه داخليا ومحاولة فرض سماته دوليا بالأدوات المتاحة، ولقد ترجم هذا المفهوم في الدول العربية بتزعم النخب في تحديد طبيعة مشروع الدولة والنخب المركزية، الأمر الذي شكل إقصاء للتيار المحافظ والسائد، وعملت السلطة على ترقية الأول على حساب الثاني لسبب واضح وهو مشروع تحديث الأمة والدولة، ومن أن التخلف بكل أشكاله وتمظهراته كان أهم الأسباب وراء الاحتلال الخارجي.

من بين أهم تحديات أداء الأنظمة السياسية وخصوصا في قدرتها على التجاوب مع الاحتجاجات، جاءت طبيعة انتقال السلطة داخلها والتي كانت تتم عن طريق القوة، كما أن المدد القصيرة لبقاء الحكومات شكل هو كذلك مؤشر دل على حالة غياب الاستقرار السياسي الذي انطلى مباشرة وبطريقة آلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، في حين تزايدت حدة الاحتجاجات الشعبية المطالبة بتحسين ظروف الحياة وخلق مناصب شغل وعدالة في التنمية بين الولايات.

إن كان من مآلات الانتفاضات بروز سلسلة الاحتجاجات، مع الصراع السياسي المستمر بين القوى السياسية ممثلة في الأحزاب السياسية، والتي صعبت مهمة الحكومات المعينة للخروج من الوضعية المعقدة، فإن ذلك زاد من حدة الأوضاع، الأمر الذي أصبح يهدد كيان واستقرار الدولة ومستقبلها، وما زاد الأمر صعوبة، ظهور تهديدات أمنية نتيجة للأزمة الليبية وتداعياتها على الوضع التونسي نظرا للحدود البرية بينهما وبين ليبيا ومالي التي تعيش مشاكل سياسية كبيرة، وانفلات أمني في الشمال، كما أن التدخل الخارجي الذي أسقط النظام السياسي القائم في الأولى وأراد إعادة النظام القديم إلى مكانه في الثانية، زاد من تعقيد الأوضاع هناك، لتعيش الجزائر وتونس تداعيات ذلك. من جهة أخرى فإن الأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع الأسواق وحركة تنقل الأشخاص الناتجة من جائحة كورونا، صعب توافق التيارات السياسية حول الوصول إلى تصور موحد توافقي للإصلاحات السياسية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التي يمكن أن تساعد في الخروج من نفق الأزمة السياسية والاقتصادية التي تلوح في الأفق.

تفترض هذه الدراسة إشكالية رئيسة مفادها أن:

إلى أي مدى يمكن للوعي السياسي للكتل السياسية التونسية من أن تضمن تجاوز اختلافاتها الإيديولوجية وتحقيق التوافق لبناء الدولة الجديدة.

سترتكز هذه الورقة البحثية على فرضية أن:

- يمكن للنخب السياسية بفضل وعيها التاريخي والسياسي تجاوز خلافاتها الإيديولوجية وتحقيق إصلاحات الدولة في تونس.

- يؤثر التنافر السياسي بين مكونات النخب على الاستقرار الحكومي والذي يؤثر بدوره على مستقبل التوافق وبناء الدولة الجديدة.

ومن هنا تندرج بعض الأسئلة الفرعية أهمها:

* ما هي الخلفية السياسية للتيارات الإيديولوجية للنخب السياسية في تونس؟

* ما طبيعة المشروع السياسي للدولة المستقلة وأثرها على المشهد الحزبي التونسي؟

* كيف ستتمكن التيارات السياسية المتباينة في تونس من الالتئام حول مشروع الدولة بعد أحداث 2010؟

* ما مستقبل التوافق في تونس وبناء الدولة الجديدة؟

ترتكز منهجيا هذه الدراسة على اقتراب النخبة، وذلك بالنظر إلى الصراع الإيديولوجي بين الإصلاحيين والمحافظين منذ الاستقلال أي بين تيار بورقيبة وتيار الماطري، وهي قضية خصت معظم الدول العربية في فترة ما[2]، ثم عودة التيار الإسلامي على الرغم من كل ما بذل لتمدين الحياة السياسية على النمط الغربي كما سيتبين من هذه الدراسة، ويعتبر ذلك دليلا على قدرة النخب على التكيف وتحين الفرصة لإعادة بعث ذاتها، والذي خلفه مشروع الدولة التونسية المستقلة التي جسدت هذا التنوع والتنافر أحيانا[3]، وصولا إلى المشهد السياسي الذي أعاد إنتاج نفسه بعد أحداث ثورة الياسمين بين حركة النهضة وبقية الكتل المعارضة لها، وارتباط ذلك بالتراكمات التاريخية ونتائجها على المجتمع من جهة، ومجيء الرئيس قيس سعيد الشرعي ثم استئثاره بالسلطة وتحديه لجميع الكتل السياسية المكونة للبناء الحزبي والسياسي لتونس.

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة قياس فترات التقارب والتباعد لحدود المسافة بين النخب فيما بينها، ثم بينها وبين المجتمع في فترة وصولها إلى السلطة، إذ تتحكم في هذه العلاقة خلافات النخب السياسية الإيديولوجية، والتي ظهرت بجلاء من خلال الأداء الحكومي والذي أثر على استقرار هذه الحكومات، مما أثر بدوره على قدرة الدولة للاستجابة للحاجات الأساسية لأطياف عريضة من المجتمع.

ومن مجموعة التحديات التي تتحكم في قدرة الدولة على رسم السياسات الكفيلة بترسيخ إصلاح طرق الحكم وبناء الدولة، لعبت المتغيرات والمعطيات التاريخية المرتبطة بالحياة السياسية والاجتماعية دورا حاسما، إذ كما أنها كانت عائقا بإمكانها أن تكون فرصة للانطلاق الصحيح لوضع أسس دولة الحق والقانون، ولم يكن لها سوى أن تبدل الإقصاء والتفرد بالرأي بالمشاركة، في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تعصف ببناء الدولة التونسية الجديدة، لكن الأمر ليس بتلك السهولة بالنظر إلى حجم التباين والتمايز غي تصور مشروع الدولة بين التيارين المتصارعين تقليديا.

مع التطور السريع الذي عرفه العالم وتداخل الفواعل تماثلية وغير تماثلية للدولة، لم تعد الدولة الهيئة الفاعلة والوحيدة في إدارة الشؤون العامة بكل استقلالية عن التأثيرات الخارجية، إذ ترى المجتمعات أن لها الآن الحق في المشاركة في صياغة ورسم السياسات، فظهرت فواعل غير رسمية محليا وعالميا تداخلت أدوارها، فقد ظهرت على مستوى النسق العالمي الشركات المتعددة الجنسيات مثلا وجماعات الضغط المختلفة، وبتطور وسائل الإعلام وانتشار وسائط التواصل الاجتماعي كوسائل للتعبير والتواصل، بعيدا عن تحكم

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الدولة التقليدية على وسائل الإعلام العمومية وحتى الخاصة في أحيان كثيرة، كما برزت إلى الوجود منظمات أكثر عنفا مثل مجموعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، والتي أصبحت تعبر الحدود بين الدول وحتى بين القارات، هذه العوامل في جملتها أثرت كثيرا ولازالت في شكل الدولة وفي وظائفها التي بدأت تتآكل وتضمحل سيادتها خاصة في الدول المتخلفة، بينما تمكنت الدول المتطورة من التكيف والتغير والتأقلم معها إلى حد ما.

2. لمحة تاريخية

لا يمكن اعتبار الصراع السياسي القائم اليوم بعد سقوط نظام بن علي بين إيديولوجيتين متباينتين بالأمر الجديد، بل يمتد في ثنايا تاريخ الدولة التونسية، فهو نتاج محاولات التغريب الاستعمارية، ثم كنتيجة لمشروع التحديث بعد الاستقلال، والتي أتت تصور أحادي من النخبة السياسية الجديدة والمشبعة بالقيم الأوروبية يتزعمها الرئيس الراحل بورقيبة، والذي كان في مواجهة مجتمع حاول المحافظة على قيمه التاريخية الحضارية، والذي عاد بعدما ثار المجتمع على دولته، دولة يراها حادت عن أصولها الطبيعية، ومن هنا كان حري تتبع أهم المحطات التي ساعدت في تكوين القطبين المتصارعين حول طبيعة الإصلاحات السياسية الواجب إدخالها لرأب الصدع السياسي والاجتماعي وإحقاق تنمية شاملة ومتوازنة.

1.2 الإرث الاستعماري وأثره على نشأة الدولة والنخب السياسية في تونس:

فهم الحياة السياسية للدولة في المنطقة المغاربية يفرض الرجوع إلى المراحل التاريخية الحديثة، للبحث في التراكمات الثقافية المكونة للعقل العربي أولا[4]، ولما يحمله هذا الأخير من مفاهيم متعلقة بالدولة كإطار للظاهرة السياسية أساسا، وكذلك إلى وعيه بذاته كمجتمع ثم بعد ذلك للعملية السياسة كنظام فرعي له، والأكثر من ذلك كله هو مدى إدراكه لمفاهيم أصبحت تحدد طبيعة النظام السياسي والاجتماعي لأي دولة، ومنها قضية الحرية وحدودها، قدرة الفرد على المبادرة ومدى تمتعه بحقوقه وحدود ممارسته للنقد الذي يتجسد من خلال هم المعارضة، والذي شكل الأسس التي قامت عليها حركية وفكر المجتمع المدني، وهي ذاتها أسس بنيت عليها نماذج الدولة في أوربا وأمريكا الشمالية أي في العالم الغربي المتحضر بصفة عامة، والتي تزامنت مع تطور اقتصادي ومجتمعي منقطع النظير حدث داخل هذه الدول، إذ يعتبر غيابها في الدول العربية بمثابة المبررات الموضوعية لأصحاب نظرية الاستثناء الإسلامي والعربي لموجات الديمقراطية[5].

ما ميز هذه الثقافة هو قبولها بالفكر السياسي السائد وتخوفها من التغيير، فكر طبعه الركود والذي لا يقبل بالنقد كونه يعيد النظر في المسلمات والثوابت الوطنية أي أنه معارضة للسلطة، وهو ما شكل للباحث عائقا إذ ارتبط بنقص المعطيات العلمية والإحصائية التي يمكن الوثوق بها في التحليل، مما يجعل عمل المفكر أو المحلل دائما ما يشوبه النقص.

جاء الاحتلال الفرنسي لتونس استمرارا لمرحلة تميزت بتفوق الدول في أوروبا وحاجتها لتوسيع مجالها الحيوي من جهة، ومن جهة أخرى وبسبب الثورة الصناعية، فإن هذا الاحتلال مكن من الحصول على الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة التكلفة، ثم وفي حالات الحرب استعانت دول الاحتلال بشعوب المستعمرات لملئ صفوف جيوشها، وبدأت مأساة تونس مع الاحتلال ومخلفاته منذ المعاهدات الأولى، إذ ومنذ سنة 1860 بدأت معالم الحماية والاحتلال في البروز بوضوح، وأبانت معاهدة (عهد الأمان) الممضاة بين فرنسا وباي تونس حينها عن ملامحها الأولى حتى اكتملت هذه الحماية باحتلال تونس الرسمي بتوقيع معاهدة الباردو سنة 1881 مع الباي محمد الصادق، وكانت قد قبلت فرنسا ببنود ترتبط بالمحافظة على الحكم المحلي للباي وتسيير الشأن الداخلي التونسي ومقدرات البلد ظرفيا بطبيعة الحال، فاكتملت مرحلة الاحتلال بمعاهدة (المرسى) سنة 1883 بين فرنسا وعلي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

باشا باي تونس بذريعة تسلل ثوار جزائريين إلى الأراضي التونسية، وكانت هذه المعاهدة بمثابة الاحتلال الفرنسي الكامل لتونس، حيث تم تعويض سلطة الباي الذي لم تعد له أي سلطة فعلية بحاكم عام فرنسي، ومع ذلك أبقت فرنسا بسلطة معنوية للباي في تونس دون أي حكم فعلي إلى غاية قيام الجمهورية التونسية عام 1957[6].

2.2 تونس واستمرار الصراع: مشروع الدولة بين التجديد والمحافظة

باشر الاحتلال الفرنسي الحماية بعملية استبدال للقيم العربية والبربرية الإسلامية من خلال عرضه قانون يمكن التونسيين الراغبين في التجنس بالجنسية الفرنسية والتنازل عن جنسيتهم الأصلية، وصدرت في هذا السياق تباعا سلسلة من القوانين، ابتداءً من سنة 1887، 1897 ثم 1889 ولعل آخر قانون كان في سنة 1914، والذي واكب أحداث الحرب العالمية الأولى، إذ يبدو أن الغاية منها كما جرى مع الجزائريين هي حاجة فرنسا إلى العدة لمواجهة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى[7]. بالموازاة مع ذلك عملت السلطة الاستعمارية الفرنسية على استبدال من نمط آخر خص السكان، إذ سهلت دخول مجموعات أوروبية من مختلف الجنسيات فرنسيين، إيطاليين، إسبان وقبارصة والتي قابلها التونسيون بثورات وانتفاضات عديدة قوبلت بالقمع الشديد من طرف المحتل، فقامت انتفاضة جديدة تميزت بدخول الوطنيون التونسيون إلى العمل السياسي والمطالبة بالاستقلال وهو ما أسس لنشأة الحركة الوطنية التونسية والتي عرفت منذ بداياتها الأولى تجاذبا بين تيارين إصلاحيين، كما أنها ارتبطت بنشأة الحزب السياسي والذي كانت لقراراته وتطورات نخبه الأثر البالغ في تحديد نمط الدولة، حيث أن الحزب الدستوري الجديد الذي تأسس في 03 مارس 1934، بقيادة محمد الماطري وعين فيه الحبيب بورقيبة أمينا عاما، فإنه جاء كردة فعل على حالة التراجع التي أصابت الحزب الدستوري القديم، وربط عبد العزيز الثعالبي الحزب إيديولوجيا بالحركة الإصلاحية للمشرق، بوحدة أقطار شمال إفريقيا، ومرجعية دينية تعود أصولها إلى الحركة الإصلاحية لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وخلافا لذلك اتجه الجيل الجديد من المتعلمين في المدارس الفرنسية إلى التنظيم الإداري الغربي ومحاولة مخاطبة المستعمر باللغة السياسية ومصطلحاته الحضارية التي يفهمها.

واجهت النخب السياسية التي تولت السلطة في تونس بعد الاستقلال إرهاصات ارتبطت بخيار نمط المشروع التحديثي الواجب تطبيقه، والذي بفضله يمكنها من إرساء قواعد مركزية النفوذ السياسي، أي تأسيس الوحدة الترابية الخاضعة للسلطة المركزية على شاكلة الدولة اليعقوبينية، وسواء بشعور النخبة السياسية الحاكمة أو بدونه، فإن سيرها نحو تحديث البنى الموروثة عن الحقبة الاستعمارية سمح باستمرار الثقافة وأساليب العمل المصاحبة لهذه البنى (الغربية)، ومن ثم اتجهت النخبة الحاكمة بقيادة بورقيبة لاستيراد نموذج الدولة الوطنية ببنائها الاجتماعي الغربي وبنظامها الإداري والسياسي، والذي يعتبر دخيلا على مجتمعات كانت بعيدة عن الإدارة الحديثة وخباياها، ومن بين مؤشرات ذلك اختلاف الثقافة السياسية الأصلية بذلك النموذج المستورد، ولعل كون الرئيس الراحل بورقيبة الذي أكمل دراساته في فرنسا وانبهر بنموذجها وإلى حد اعتباره مفتونا بنسيجها الاجتماعي العلماني، أراد تطبيقه كخيار لإخراج تونس من تخلفها بحسبه، فقام المشروع التونسي على استبدال الأنظمة التقليدية المختلفة (الأسرة، التعليم، التربية الدينية، والإدارة والاقتصاد) بأخرى رأى بأنها وطنية حديثة.

مثل الاختلاف حول الخيار السياسي الواجب تبنيه في إطار بناء الدولة وتجسيد مشروع التحديث، مركز الصراع الإيديولوجي والفكري بين التيارات السياسية التونسية، إذ فرض هذا الوضع إشكالا على مستوى الدولة الناشئة التي أصبحت دولة استحوذت عليها الأقلية، حيث كان يرى اليوسفيون[8] بأنها دولة أقلية يتزعمها الحبيب بورقيبة، وعلى أنها عملت على تغريب المجتمع التونسي وفصله عن

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقوماته الحضارية، في حين كانت جماعة بورقيبة ترى أن اليوسفيين حركة رجعية[9]، في الوقت ذاته نظر الفريق الثالث وهو التيار اليساري الذي انبثق عن الحزب الشيوعي التونسي إليها على أنها دولة الأقلية البرجوازية (الطبقية)، وعلى الرغم من التباين في الرؤى الإيديولوجية إلا أن دولة الأقلية كانت النقطة التي التقت حولها التيارات السياسية التونسية آنذاك، وإذا كان رفض التيار اليساري لمشروع التحديث الاجتماعي من منطلق أنه تمثيل للبنية الفوقية للنظام الليبرالي العالمي المتوحش، فإنه في المقابل فإن رفض هذا المشروع من التيار العروبي الإسلامي كان بسبب محاولته تغريب المجتمع واستكمال مشروع الاستبدال الفكري والحضاري الاستعماري بحسبهم.

قامت حكومة تونس المستقلة برئاسة الحبيب بورقيبة بتغيير طبيعة النظام الاقتصادي حيث تدخلت بكل قوتها في قطاعاته المختلفة وبصفة مباشرة، وكان ذلك في محاولة منها لإعلان القطيعة مع مجتمع الحقبة الاستعمارية، خصوصا في جانبه الاجتماعي الذي كان يرى أنه كان سببا رئيسا في التخلف وحلول الاستعمار، فقام بحل نظام الحبوس (الوقف) الفلاحية سنة 1957، وقام بتأميم قطاعات الاقتصاد ونزع الأراضي المتبقية من أيادي المعمرين سنة 1964[10]، وتشابهت الحالة التونسية بالجزائرية إلى حد كبير في تصور نموذج ومشروع بناء الدولة الوطنية، فعلى الرغم من أوجه الاختلاف بين صيرورتهما النضالية، فإن ما يمكن ملاحظته هو إهمال كلا النظامين أو الأحرى محاولة إزاحة المسألة الاجتماعية من المشهد السياسي، وبالتالي فإن الصورة المرسومة حينها هي أن نظاما فرعيا ناشئا (النظام السياسي) استحوذ على المبادرة الوطنية وكان يرى بضرورة استبدال الأسس الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، بأخرى كانت في نظره أجدر أن تجسد للخروج من التخلف، وفي ذلك تغلب النظام الفرعي (السلطة) على نظامه الكلي (المجتمع)، ولم يعر اهتماما كبيرا لمقوماته التي كان يرى بأنها كانت سببا في الاحتلال، كما أن ركائز النظام الاجتماعي قامت على مجموعة القيم والعادات والسلوكات التي نبع أغلبها من أصل ديني، وعليه كانت البرامج التنموية ومشاريع التحديث مستوحاة عن النموذج الغربي (الناجح بمنظار النخب) دون محاولة إعادة تأهيل النظام الاجتماعي الأصل، والذي عمل الاحتلال جاهدا للقضاء عليه لا لسبب إلا لأنه كان الحجرة التي تعثرت عليها مشروعه الاستعماري، والمقصود بها الثورات الأولى التي قامت بها الزوايا في الجزائر مثلا ومحاولات الدمج الكلي للمجتمعات المغاربية في دولة الاحتلال الفرنسية.

أما فيما تعلق بالإنجازات الكبيرة التي حدثت بعد الاستقلال، سواء على مستوى البناءات القاعدية من مؤسسات وطنية وما نتج عنها من تشغيل لليد العاملة، وأخرى في مجال التكوين من مدارس أو جامعات ومستشفيات، فإنه لا يمكن إنكار أن نتائجها كانت عظيمة ولو ظرفيا[11]، إلا أن ما حصل من التفاف للمجتمع التونسي الرافض لمشاريع الاحتلال، والتي نشأت بسببها الحركة الوطنية، لم تأت بين عشية وضحاها، كما لم تكن بمعزل عن البيئة الاجتماعية والسياسية للمنطقة المغاربية والعربية بصفة عامة، وعن انتمائها التاريخي للثقافة ومقومات الحضارة الإسلامية والعربية، ذلك أن عامل الهوية الجامعة والاعتراف مكن من تحفيز أفراد المجتمع على العمل والتكافل والالتحام للمحافظة على مقومات وجودهم وعلى الوعاء الجغرافي الذي يحملهم وعلى رموزه، إلا أن حدة التجانس والالتفاف حول الذات المنفردة تزداد عندما تظهر مهددات وجود هذه الجماعة، ويبدو أن هذه المسألة الاجتماعية لم تحسب في مجموعة العوامل والأسباب التي تساعد في إنجاح مشروع الدولة الجديدة، تلك التي ارتأت النخبة السياسية التونسية تحقيقها، وبقيت مؤجلة إلى حين[12]، ما يهمنا في هذا الجزء بالذات هو أنه وبعد مضي ما يقارب الخمسة عقود، وفي عهد الثورة التونسية وسقوط نظام الرئيس بن علي، تعود هذه التيارات السياسية في حلبة الصراع مرة ثانية وبنفس الشدة على مشروع الدولة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من جديد مما يؤكد نظرية التأجيل لا الحل ويؤكد كذلك قوة المجتمع كنظام كلي لا يمكن تجاوزه بسهولة.

3 تونس الثورة بين رهانات الإصلاح ومطلب القطيعة

تبدو موجة الانتفاضات العربية انطلاقا من سنة 2011 كمؤشر مهم في محاولة تقييم مسار الإصلاحات التي اقترحتها النخب والتي باشرت تطبيقها بعد الاستقلال، ومنها طبيعة الدولة التي توصلت إلى بنائها وإلى نمط الأداء السياسي للحكومات، والتي عبرت في الأخير عن بعدها، وعن وجود هوة بينها وبين ما تعيشه شعوبها، ذلك أن الشرارة الأولى لانطلاق موجة الانتفاضات العربية بدأت بتذمر من نظام بوليسي، ومن حالة اجتماعية واقتصادية متردية، وفرضت هذه الانتفاضات على الحكومات العربية منطقا جديدا، انتهى بدوره بمعادلة إما أن تنجح هذه النخب في إدراج إصلاحات، والقبول بضرورة إعادة النظر في أساليب العملية السياسية برمتها، وبمناقشة أسس منظومتها السياسية كليا، وإما ستسير في مأزق حالات الانفلات الأمني وزوال الدولة بالكامل، ومن هذه الدول من رفضت أنظمتها التغيير والتجاوب مع متطلبات مجتمعاتها، سواء بناء على تقارير أمنية مغلوطة على أنها مجموعات قليلة مدعومة من الخارج، ولأنها لا تبحث سوى عن التموقع سياسيا، وبناء على ذلك تصدى نظام الريس التونسي زين العابدين بن علي للمتظاهرين بأسباب القوة المادية، والتي إن كانت مشروعة وتكفلها أدبيات الشرعية السياسية للدولة[13]، إلا أن ما لا تتحكم فيه الشرائع السياسية والقانونية من دساتير وغيرها هي مجريات الأحداث والتغيرات الحاصلة اجتماعيا، خصوصا إذا كانت النخبة السياسية بعيدة عن إدراك حقيقة ما ي أصبح عليه المجتمع، فجهل النخب إلى جانب الصعوبات الاقتصادية، كانت من بين الأسباب الداخلية التي من الممكن أن توصل إلى وضعية الانتقال إلى النمط الديمقراطي[14]، ويتبادر إلى الذهن حقيقة أن الدولة في تونس في آخر المطاف كانت دولة الأقلية، سواء أكانت طبقية برجوازية مترفعة أو تغريبية تحاول استكمال مشروع الاحتلال بطريقة لا إرادية في الشق المرتبط بالتحديث على الطريقة الغربية، والنهاية أن الهوة بين النخبة الحاكمة وبقية المجتمع كانت شاسعة، ذلك أن انتشار أحداث الشغب في ربوع تونس بعدما انطلقت من مدينة سيدي بوزيد كانت بسبب عن تفاقم الأوضاع الاجتماعية، من بطالة وفساد إداري وانعدام العدالة الاجتماعية، وبعدما ازدادت قوة وكبر حجم الاحتجاجات والمظاهرات التي طالت جميع الولايات وحتى المدن الداخلية، لم يكن بوسع الرئيس التونسي بن علي الرد على تلك الأحداث سوى المغزى الذي تضمنه خطابه للأمة قائلا (أني فهمتكم)[15].

1.3 إرهاصات ما بعد الثورة: تشكل المشهد الحزبي وانتخابات المجلس التأسيسي

سمح سقوط الرئيس بن علي وهروبه تحت ضغط الشارع والثورة، إلى التعرف إلى ظروف من داخل سرايا النظام لم تكن جلية، حيث انقض بعض الفاعلين السياسيين من داخل نظام بن علي على الفرصة ، والذين رأوا في الثورة منفذا ساعدهم في الخروج من القبضة الحديدية للرئيس، مبرزين شعار استعادة "هيبة الدولة" للمرور إلى نظام جديد شرط أن يكونوا هم حاملين زمامه، لكن قوى المعارضة والثورة في الشارع كانت على ما يبدو أقوى وبالمرصاد للثورة المعاكسة[16]، وفي هذه الظروف عمل اليسار الراديكالي على تقويض محاولة العمل داخل الإطار السياسي القائم، أي إسقاط حكومة الوحدة الوطنية المكونة من فاعلين سياسيين من نفس النظام السابق، والذي اعتبره الشارع التفاف على الثورة ذاتها، وتم ذلك من خلال حركتي اعتصام القصبة الذي مكن من الإطاحة بحكومة محمد الغنوشي، ومعها مشروع الإصلاح من داخل البناء الدستوري القائم، كما تمكنت من إبعاد الثورة عن المشروع الثاني القائم على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية كأداة لإدخال إصلاحات سياسية هيكلية تمكن تونس من فتح حقبة سياسية جديدة[17]، في الوقت الذي تمسك فيه

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

شباب الثورة والتنظيمات النقابية ببناء دولة جديدة كليا من خلال الذهاب إلى مجلس تأسيسي، وإن كان هذا النهج له من المخاطر ما يجعله يظهر على أن مغامرة في نفق لا أحد يعلم أين ينتهي، فإعادة بعث الحياة السياسية بإبعاد الوجوه السياسية السابقة، مسار يصعب التكهن بنتائجه خصوصا حين عادت القوى التقليدية في ثورة مضادة من خلال شبكاتها الزبائنية التقليدية والتي تكونت لعقود، وهي بمثابة الخلايا التي استفادت من أشكال مختلفة من ريع الدولة[18]، إضافة إلى ذلك فإن الانتقال بمقاربة القطيعة تطلب حل البرلمان والغرف التشريعية، وحل جميع الهيئات المنتخبة، ومن ثم الدخول في مشاورات لتأسيس دستور جديد ونمط سياسي جديد، وفي الحالة التونسية أريد منه تحقيق الخروج من الدكتاتورية والانتقال نحو دولة ديمقراطية، وبالرجوع إلى النظريات والأدبيات الغربية للانتقال الديمقراطي، فإنها تستوجب شروطا أقل ما يمكن القول عنها أنها تعجيزية، كالمستوى الثقافي والمجتمعي، تطور البنية الاقتصادية وغيرها، والظاهر أن الثورة التونسية في بدايتها أسقطت الرئيس وليس النظام السياسي الذي نشأ فيه، وعليه كان لابد من القطيعة التامة مع هذا النظام والتي لم تتأت إلا بالمرحلة التأسيسية.

عاشت تونس في هذه المرحلة بالذات ظروفا صعبة من بطالة وتردي الأوضاع الاجتماعية، مع تراجع عدد السياح وبروز سلسلة من الاغتيالات لشخصيات سياسية كادت أن تئد الثورة، إضافة أيضا إلى صعود عصبيات إيديولوجية وأخرى دينية، واحتدام الصراع على السلطة.

مع كل تلك الصعوبات، برزت محطات للتوافق وأخرى للنشوز بين الفرقاء السياسيين وانطلقت مرحلة تأسيسية في 23 أكتوبر 2011 في سباق لانتخاب هيئة تأسيسية بما لا يقل عن 1500 قائمة حزبية وأخرى مستقلة، تنافس فيها 500 مرشح عن 100 حزب سياسي للحصول إلى 217 مقعدا داخل المجلس التأسيسي التونسي، لكن كثرة الأحزاب السياسية التي نشأت هذه لم تتوان في التجمع داخل جبهات سياسية بارزة، تجسدت معها المنافسة السياسية تحت لواء تيارات متباينة، منها جبهة الترويكا التي شاركت في إدارة المرحلة الانتقالية بعد انسحاب الرئيس بن علي، مكونة من حركة النهضة التي فازت بـ 89 مقعدا وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية بـ 29 مقعدا وحزب التكتل من أجل العمل والحريات على 20 مقعدا، والذي تمكن من إدارة المرحلة الانتقالية بحكومتين من النهضة الأولى بقيادة حمادي الجبالي، والثانية بقيادة علي العريض واللذان واجها ازدياد وتيرة الأعمال الإرهابية، إضافة إلى ضعف وتيرة الإصلاحات الاقتصادية للقضاء على البطالة، وتأخرها في مكافحة الفساد الذي كان مستشريا، مما أعطى انطباعا عن ضعفهما في إدارة شؤون الدولة. جاء مباشرة بعدها تكتل سياسي آخر وهو الجبهة الليبرالية التي عارضت حكومة الوحدة الوطنية، ومنها الحزب الجمهوري الذي تحالف مع حزب آفاق تونس ذي التوجه الليبرالي والذي ضم رجال أعمال، وحزب نداء تونس بقيادة الباجي قائد السبسي، وأعضاء من الحزب الدستوري في عهد بورقيبة وحزب التجمع الدستوري المنحل الذي كان حزب زين العابدين بن علي، ولقد عمل هذا التجمع للضغط لفرض المحافظة على مكتسبات الحداثة (الأحوال الشخصية، حرية المرأة وحرية الصحافة)[19].

تكون التيار الثالث من الجبهة القومية اليسارية من الأحزاب القومية واليسارية الراديكالية، وكان يعوزها العمق في القواعد الشعبية، إلا أن وجودها القوي وتنظيمها داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية، كحركة الشعب القومية وحزب العمال المعروفين بنضالهما المستميت ومعارضتهما لبورقيبة وبن علي من بعده، وصولا إلى معارضتهما للترويكا، ولقد استفادت جبهة اليسار من الوضعية الاقتصادية الصعبة الموروثة من جهة، وتردي الوضعية الأمنية من جهة أخرى، بتوجيه انتقاداتها اللاذعة للترويكا بعدم مكافحتها للفساد، بل والأكثر من ذلك اتهمتها باستقطاب بقايا النظام السابق (أنصار بن علي)،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وأنها تحالفت مع رجال المال وخانت مبادئ الثورة، وعليه تمكنت من خلال استغلالها للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية من استمالة قطاعات شعبية عريضة، ونشطت احتجاجات واعتصامات في عدة محافظات للضغط على السلطة.

استمر المخاض الذي تشكلت منه اللوحة الحزبية التونسية، ليكتمل في هذه الظروف بتأسيس جبهة الإنقاذ الوطني من الجبهة الشعبية وحركة نداء تونس، وعددا من الأحزاب الاشتراكية والليبرالية ومنظمات مدنية أخرى عديدة، كان الهدف الرئيسي منه منع الترويكا وعلى رأسها حركة النهضة من الحصول على الكلمة العليا في صياغة الدستور، حيث استعانت بخبراء في القانون الدستوري، واستعانت أيضا بصورة عجز الحكومة عن التصدي للعمليات الإرهابية المتزايدة، ودعت إلى تشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة العدد، وفي خضم أحداث 2013 الكثيرة، حاولت حركة الإنقاذ الوطني تحريك المجتمع ضد حكومة الائتلاف وإزاحة الترويكا من الحكم باستغلال اغتيال محمد البراهمي الذي كان نائبا في المجلس التأسيسي، وعلى إثر ذلك انسحب ستون (60) نائبا من المجلس، وهو أمر تزامن مع الانقلاب العسكري في مصر، وظهور اعتصامات للإطاحة بحكم حزب الإخوان، لكن الجيش التونسي وخلافا للحالة المصرية، ارتأى البقاء في نفس المسافة بين كل الفاعلين السياسيين، مما فوت الفرصة على حركة الإنقاذ الوطني من تكرار سيناريو مصر في تونس[20].

2.3 الوعي السياسي والتوافق للخروج من الأزمة تحت ضغط التهديدات الأمنية

يبدو أن المخرج السلمي والآمن للصراع السياسي المحتدم في البيت التونسي متجليا في محاولة عودة الفاعلين السياسيين التقليديين، بذريعة التخوف من مستقبل سياسي غير آمن من جهة، في حين يريد فاعلي الثورة بناء دولة تميزها القطيعة مع رموز ووجوه النظام السابق، حدث في الوقت ذاته الذي بدأت فيه تنظيمات إرهابية بسلسلة من التفجيرات والعمليات الإجرامية والضربات الإرهابية، فتبين أن لا مخرج من المأزقين إلا بالحوار والتوافق السياسي بين الكتل الإيديولوجية المختلفة، وذلك لتفويت الفرصة على جهات داخلية وأخرى خارجية تريد للتجربة التونسية أن تخفق.

كان الخوف الذي أصاب أعداء الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي عموما، قد دفع بالبعض إلى البحث عن أي عمل بإمكانه ضرب سبل نجاح تونس في تجاوز الأزمة المتأتية من سقوط الرئيس المخلوع بن علي، وجاء هذا التخوف من ظهور ملامح إمكانية نجاح التجربة الديمقراطية في تونس، ومن ثم إمكانية تكرارها في باقي الدول العربية، فكانت الخطوة الأولى من خلال بداية سلسلة الاغتيالات السياسية التي طالت شكري بلعيد المعارض اليساري في 06 فبراير 2013، وهو اليوم الذي صادف أشغال الهيئة التأسيسية لمناقشة مشروع العزل السياسي لوجوه النظام السابقين، وكانت من نتائج مقتله الإطاحة بأول حكومة منتخبة، وبداية سلسلة من الانتقادات اللاذعة للترويكا الحاكمة وعلى رأسها حركة النهضة، ثم كان اغتال محمد البراهمي في 25 جوان 2013 أمام بيته، مما أدى إلى تعليق عمل المجلس التأسيسي الذي كان كلاهما عضوين فيه[21].

بعد سلسلة الاغتيالات السياسية التي أوشكت أن تثبط عزيمة التيارات السياسية للتآلف وتجاوز هذه العقبات، ظهر أن الارتباك كان قد أصاب المؤسسات الأمنية الخاضعة لسلطة وزارة الداخلية، كالشرطة والحرس الوطني والسجون والجمارك، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى انعدام الشرعية لجهاز كان بالأمس في حماية النظام السياسي السابق، والي تكونت له صورة يائسة عند المجتمع التونسي من جهة، ومن جهة أخرى فإن الوضعية السياسية التي كانت تمر بها تونس في مرحلتها الانتقالية، سجلت مرور ثلاث وزراء للداخلية مع انتهاء سنة 2013، ومست التغييرات الكثير من قادة الإدارات الأمنية المختلفة لأجل استعادة الأمن،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وسمحت كثرة التغييرات هذه من جهة ثانية بغياب رؤية أمنية استراتيجية لمواجهة العمليات الإرهابية من اغتيالات وتفجيرات متتالية[22]، فمنذ سنة 2015 بدأت العمليات الإرهابية تشتد على التراب التونسي، وقد انتشر معظم أفراد الجماعات الجهادية المختلفة في جبال الشعمبي ومغيلة، سلوم والصمامة على الشريط الحدودي مع الجزائر، أين التضاريس الوعرة من جبال وغابات وأحراش ومغارات، سمحت للمتسللين من الحدود الليبية من الجنوب من التمركز والاستعداد لضرب مواقع استراتيجية في الداخل، وكان من أهم ضرباتها تل التي حدثت في المحطة الاستجمامية بسوس والتي خلفت 39 ضحية، أغلبهم من السياح الأجانب، والتي تبناها تنظيم الدولة[23]، وجلي أن الجماعات الإرهابية والتي ينتمي أغلب عناصرها إما لتنظيم "عقبة بن نافع" التابعة للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أو إلى تنظيم "جنود الخلافة" التابع لتنظيم الدولة الإسلامية[24]، إنما أرادت إضعاف الحكومة من خلال تهديد قطاع السياحة الذي يعتبر عصب الاقتصاد التونسي.

بناء على ما سبق، فإنه يبدو أن الثقافة السياسية ومستوى ووعي الطبقة المتوسطة القوي في تونس كان لهما دور أساسي في الاستفادة من الظرف الصعب للانتقال الديمقراطي، فعوض أن تتمكن الجماعات الإرهابية من خلال عملياتها المتكررة من إرباك النخب السياسية والمجتمع التونسي، لإرغامهما على التراجع عن مشروع الانتقال والمطالبة بالحل الأمني، مما قد يسمح بعودة الدولة البوليسية من خلال كوادرها المتمركزين في أركان الجهاز البيروقراطي المتشعب، مع صعوبة تحديد عناصرها، وعلى الرغم من التهديدات الأمنية المتأتية من تحرك الجماعات الإرهابية من ليبيا المفتوحة على كل الاحتمالات، ودولة مالي التي تعيش تواجدا مكثفا للجماعات الإرهابية المختلفة، إلا أن الإرادة السياسية للأحزاب وأطياف المجتمع المدني مكنتها من دخول نهج البحث عن التوافق السياسي مستعملة لغة الحوار، ولعب وعيها السياسي وإدراكها لما يحاك عاملا حاسما لتجاوز تلك الصعاب والاستمرار إلى غاية إجراء الانتخابات الرئاسية شهر سبتمبر 2019، وفوز السيد قيس سعيد من خارج الإطار الحزبي المتصارع، تبعتها انتخابات تشريعية جرت في شهر أكتوبر 2019 والتي فازت فيها حركة النهضة بأغلبية نسبية، لم تمكنها من تشكيل الحكومة لوحدها، إلا أن رفضها التحالف مع حزب قلب تونس الذي يليها، متبوعا بحزب التيار الديمقراطي قد تكون له نتائج عكسية.

إضافة إلى صعوبة التوافق الحكومي الذي أثر سلبا على تأسيس ثم عمل وأداء الحكومات المتعاقبة، فإن غياب الاستقرار الحكومي من خلال معدل التغير الحكومي يمثل مؤشرا هاما من بين المؤشرات الدالة على وجود أو غياب الاستقرار السياسي، إذ تشير الحالة التونسية إلى تداول 10 حكومات على السلطة في تونس فقط بعد 2011[25]، بدء من حكومة محمد الغنوشي بعد هروب بن علي، إلى حكومة إلياس الفخفاخ الذي سحبت منه الثقة في 2020 بسبب تضارب المصالح، ليعين الرئيس قيس سعيد السيد هشام المشيشي رئيسا للحكومة التونسية خلفا له، ويبدو أن نجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية، قد مكن تونس من تجاوز الخلافات الحزبية الإيديولوجية والخروج من نفق الاختلافات الإيديولوجية والصراعات السياسية، على الأقل ظرفيا، لتصل إلى مرحلة القطيعة مع دولة الأقلية الإيديولوجية والاقتراب من دولة التنافس السياسي المفتوح على البرامج والولاء الوطني.

4. خاتمة:

على الرغم من المحاولات الأولى التي أبانت على قدرة التيارات السياسية على إدراك خطورة الأوضاع السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها تونس بعد الثورة، ووعيها بخطورة الوضع الإقليمي الأمني خاصة، والذي كان نتاجا لتكون طبقة وسطى عريضة بدأت ملامحها من البدايات الأولى للتنظيم النقابي للشغل خلال

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الاحتلال الفرنسي، وهو أمر محمودا في شروط الانتقال الديمقراطي، وهي طبقة ازدادت قوة صلابة بفشل مشروع دولة الأقلية، ومحاولة الدولة العميقة الانقضاض على مخرجات الثورة لإعادة إنتاج النظام القديم، كانا هذين السببين كافيين لتجاوز الاختلافات الإيديولوجية التقليدية ظرفيا، حيث وعت التيارات السياسية التونسية، على الرغم من اختلافاتها الإيديولوجية المتباينة بمحاولات بعض الأطراف الخارجية جرها للتصادم، وحاولت إنجاح مشروع الانتقال بمقاربة القطيعة، من خلال الاتفاق على المجلس التأسيس، كما علمت بأن حل الخروج من الأزمة إنما يكمن في الحوار السياسي واللجوء إلى الانتخابات والقبول بالرأي الآخر، كما أبان الصراع السياسي وطرق إدارته من طرف الأحزاب السياسية والتكتلات الحزبية الكبيرة عن خبرة سياسية، وإن بدت بدت بسيطة، فإنها مكنت من تجاوز مرحلة الأزمة السياسية ومواجهة التهديدات الأمنية من الجماعات الإرهابية المنتشرة على الحدود مع ليبيا، لعقد من الزمن على الأقل، وهذا دليل على أن المجتمع العربي وثقافته السياسية إذا ما اقترنت بالخبرة السياسية فإنها تستطيع تحقيق ما حققته الدول الديمقراطية، وتعتبر المعارضة السياسية والتنظيمات النقابية والعمالية قوة وعاملا أساسيا في نجاح الانتقال الديمقراطي كما تشير الأدبيات المختلفة حول الموضوع.

من جهة أخرى، تبين أن مسار بناء الدولة يستوجب وقتا أطول، فقد أبانت حالة الانسداد السياسي بين الأطياف السياسية المختلفة وبين مؤسسة الرئاسة، ممثلة في الرئيس الحالي قيس سعيد على نجاح الضغوط الخارجية في توجيه مشروع بناء الدولة وطبيعة التركيبة السياسية الواجب تواجدها داخل البرلمان التونسي، وأن الأمر لا يتعلق بالإسلاميين فقط، مع أنه لا بد من الاعتراف بوجود أخطاء سياسية من حزب النهضة مما أدى إلى اتهامه باحتكار السلطة البرلمانية وبتجاوزه لها من خلال زيارات دبلوماسية إلى دول في الخارج كتركيا، والتي اعتبرت انتهاكا للأعراف السياسية. كما بدا الاختلاف البارز من خلال سلسلة الاحتجاجات ضد حزب النهضة من طرف أحزاب سياسية لها وجود داخل البرلمان أشار إلى انسداد سياسي في هرم السلطة مما أدى إلى اتخاذ الرئيس قيس سعيد جملة من الإجراءات التي ان لها كبير الأثر على المشهد السياسي التونسي وعلى مستقبل الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة في تونس.

من جانب آخر، فإنه من الضروري الإشارة إلى ضعف الأداء الحكومي الذي نتج عن غياب استقرار الحكومات المتعاقبة واتي كانت بمعدل حكومة كل سنة تقريبا، مما سهل عملية إقحام الحركات الجهادية في المشهد الأمر الذي أضعف صورة الدولة وكأنها متهالكة مقارنة بالدولة البوليسية التاريخية التي على الرغم من نقائصها إلا أنها ضمنت الأمن العام.

توصي هذه الدراسة، بالنظر إلى الخبرة السياسية في التآلف من جهة وإلى قدرة التيارات الإيديولوجية المختلفة التي تمكنت من تجاوز عودة البنية العميقة بعد الثورة بجهازها البيروقراطي، توصي جميع الفاعلين في المشهد الحزبي والسياسي إلى ضرورة التحالف في مواجهة التهديدات والضغوط الخارجية على حد سواء، فمشروع الدولة التونسية أهم بكثير من التنافر الحزبي الضيق، وعلى جميع أطياف البناء السياسي صياغة وثيقة توافق بينها وبين مؤسسة الرئاسة، وثيقة ولاء سياسي للمشروع الاقتصادي والاجتماعي التونسي على الأسس التي قامت عليها الدولة بعد الثورة، وثيقة من شأنها لم شرائح المجتمع العريضة في شكل عقد اجتماعي وسياسي جديد بأهداف واضحة المعالم على المستويات المختلفة للخروج من الانسداد السياسي الحالي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5. قائمة المراجع:

[1] لم تتحدد المعالم الحدودية للدولة في المنطقة العربية وشمال إفريقيا إلا نادرا، وكانت محل سجال بين الدويلات القائمة والمتعاقبة، بما فيها مرحلة الوجود العثماني الذي اكتفى بتركة الدويلات التي سبقته، دون العمل على بسط نفوذه على كامل التراب، إذ تذهب أغلب الدراسات إلى أن الحضور العثماني إنما تحدد بمناطق الشمال أين كان نظام المحلة قادرا على جلب العشور والضرائب المختلفة.

[2] محمد عابد الجابري، 1994، الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص.38

[3] سهيل الحبيب، 2013، (الثورة على دولة الاستقلال وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الإيديولوجي التونسي المعاصر – جذور أزمة الدولة في المسار الانتقالي الجاري) - سلسلة دراسات (عمران)، العدد 2، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص: 17.

[4] يستعمل مصطلح العقل العربي من معطى تقليدي للدلالة على الثقافة الموجودة بالمنطقة العربية المغاربية، إذ يحدد مجالا فكريا للمنطقة العربية ولا يشير إلى المجادلات الهوياتية بأي حال من الأحوال.

[5] عبد القادر عبد العالي، 2013، التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي، في: عبد الحي علي قاسم وآخرون، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص. 16-21.

[6] يحي الغول، 2005، جذور الحماية الفرنسية، في: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، إشراف خليفة الشاطر، الجزء 3، تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ص: 08.

[7] راغب السرجاني، 2011، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، القاهرة، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ص:21

[8] جماعة صالح بن يوسف الأمين العام لحزب الدستور والذي كان منافسا للحبيب بورقيبة الذي تغلب في الأخير، وشكل بن يوسف جماعة وصفت بتوجهها العروبي (القومي) الإسلامي الداعي للوحدة المغاربية، وعلى الاستقلال التام عن المحتل والانفصال دون مساومة مع المستعمر، خلافا للنزعة الفردانية للحبيب بورقيبة وليموله التغريبية التحديثية، والذي دخل في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل الاستقلال لكن بمقاربة تدريجية ومن خلال الاتفاقات الأمنية والإستراتيجية محل الخلاف بين الرجلين، للمزيد من التفاصيل ينظر: توفيق المديني، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة: الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، 2012.

[9] سهيل الحبيب، المرجع السابق، ص: 04

[10] فاتن مباركة، جويلية 2016، (التجربة التنموية في تونس، الآفاق الإخفاقات)، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 2، ، ص:06.

[11] سالم لبيض، 2009، الهوية، الإسلام، العروبة، التونسية، ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، ص: 32.

[12] الهوية كمصطلح يدل على جماعة بعينها، تشعر بالتجانس على أساس إثني أو ديني، محلي أو قومي ويجمع بين أفرادها وعي بالذات وبالمصير التاريخي المشترك، ويمكنهم ذلك من توحيد رؤاهم وتحديد أهدافهم وتوجهاتهم ويزيد من تجانسهم.

[13] لمزيد من التفاصيل ينظر: مفهوم القوة أو القمع المشروع يقابله باللغة الفرنسية مصطلح la coercition ou l'usage de la force légitime عند ماكس فيبر.

[14] أمين البار، 2014، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ص ص: 98-100.

[15] خطاب الرئيس زين العابدين بن علي للأمة التونسية بتاريخ 13 جانفي 2011، على الرابط التالي: https://www.babnet.net/cadredetail-31855.asp

[16] Eric Gobe, 2012, Tunisie An I, les chantiers de la transition, Paris, Année du Maghreb, Dossier un Printemps arabe?, VIII, P :03.

[17] سهيل الحبيب، المرجع السابق، ص: 13

[18] عبد اللطيف الحناشي، مارس 2012، (انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي)، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[19] أنور الجمعاوي، 2014، (المشهد السياسي في تونس، الدرب الطويل نحو التوافق)، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (دراسات: سياسات عربية)، عدد 6، ص: 03.

[20] أنور الجمعاوي، المرجع نفسه، ص: 05.

[21] https://www.maghrebvoices.com, en date du 15/03/2021.

[22] هيكل بن محفوظ، تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وفي خلال سنة 201، على الرابط التالي: https://bit.ly/3pW1Jco بتاريخ 2021/03/20

[23] بعد عملية سوس ومتحف الباردو سنة 2015، توالت العمليات الإرهابية على الأرض التونسية، ليضرب تفجير انتحاري في قلب تونس وبشارع الحبيب بورقيبة بالذات مخلفا ما لا يقل عن 20 جريح في 29 أكتوبر 2018، في 27 جوان 2019، عمليتي تفجير انتحاريين يخلفان قتيلا واحدا 08 جرحى، تبناها تنظيم الدولة، ثم في 06 مارس 2020، تفجير إرهابي أمام السفارة الأمريكية في العاصمة التونسية من تدبير تنظيم الدولة والذي خلف قتيلا و05 جرحى.

[24] International Crisis Group. 2016, Violence jihadiste en Tunisie: l'urgence d'une stratégie nationale. Briefing Moyen-Orient et Afrique du Nord N°50. Tunis/Bruxelles, International Crisis Group, p.5

[25] https://bit.ly/3gm5vnN

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)